التمام او هو اعلى مجازا باطلاق اسم المزوم وارادة اللازم اذ قرن
بينهما بان التمام لازم لنقصان الاصل والكمال لازم لتفصان
العوارض بعد تمام الاصل كما هو راي بعض اذ لم يرد في هذا النقل
على بيان اصل العلاقة

واما مكان الشيء التي

اي اكثر واما بجعل ما الشيء اي شيء اكم اتم وذلك كما طلاق اليد
على النعمة في قولهم وما ارسلناك الا من قبل رسول الاسلام
قومه اي لنعتهم وعلى الذكر الحسن كما في قوله تعالى واجعل لي لسان
صدق في الاخرين وقولهم ان لسان الناس عليه لحسنة اي
ثناؤهم وعلى الرسالة كما في قوله اعجي باهلة

انني اتتني لسان لا اسر بها

اي رسالة لانه كان اتاه خبر مقتل المنتشر وكاطلاق اللسان واليد
على الاذاية بمعنى في قوله صلى الله عليه وسلم المسلم من سلم المسلمون من
لسانه ويده اي من اذايته لسانه ويده خصا لانهما اكثر الاذى بهما
ولكن نعتبره من باب اطلاق اسم السبب على المسبب وهو راي كثير
وعاينه زاد فيه بتسمية الكتاب بسلم ما تضمنه كما في قوله اقوى حجة
راحت قلوصي رواحا وهي حامدة ال الزبير ولم تقدر سلم احمد
راحت بستين وسقا في قعيدتها ما حملها الا الذي قد اال

قال ابو الفرج الاصفهاني في كتاب الاغاني عني انه اظهر فضلهم
فد كتبوا له بستين وسقا فركب ناقته والكتب معه بذلك فد حملته

في حبسها

في حبسها فكانت حاملة بالكتب بستين وسقا لا انها اطاقة حمل
ذلك او هو الحقيقة كلما حمل وراء الرحل والسد مقصور السداد
بالفتح بمعنى القصد في الامر والتسديل فيه اي ولا حاملة حملها المقصد
فيه

وجي عشر خصد العموم فيجعل

النكرة في سياق الارادة النوع اي نوع مخصوص منه وهو المنكر
في مقام الاثبات وقصد العموم معتبر لاجله والاضافة فيه من قبيل
اضافة المصدر الى مفعوله اي جي لاجل قصدك العموم بسلم مندرجا في مقام
الاثبات فيحصل بما ذكرته من العموم باطلاق اسم الخاص على العام بعين مع
قرينة دالة على العموم لفظية او غيرها كتوصيف بصفة عامة اي لا تخصيص
بفرد من افراد تلك النكرة لانه انما يراد لذكر غيرها او تعريضها فصار
علما كالمعرف باللام كما في قوله تعالى وعبد مؤمنة خير من مشرك وقوله
معروف خير من صدقة وقوله صلى الله عليه وسلم امراة ولود احب الي من امراة حسنا
ولا تلد فان الاحاد مما لا يختص به رجل دون المعروف لا يختص به فرد واحد
والولادة لا تختص بها امراة دون امراة فان لم يقدر العموم فان تقدر لم تعم كما في
رجلا عالما لتقدر لكل عالم ورفع عليه ذكر الفقهاء انه لو قال والله
لا اجالس الا رجلا عالما فلم يجالس كل عالم جمعا وتفريقا فلا يحنث بهما
خلافا لمن وان كان ذكرها في الاثبات باعتبار ان الاستثناء
في اثبات بعديا انه لم يحكم عليه بحكم الصدر لعمومها بعموم وصفها
مجملا فانه لو قال لا الرجال من غير تقييد بصفة عامة حيث يحنث عليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)